معوقات المشاركة السياسية للمرأة اليمنية

كما عكستها الانتخابات المحلية ٢٠٠٦

مع عرض موجز لواقع المرأة الخليجية

د. فؤاد الصلاحى

استاذ علم الاجتماع السياسي المشارك

يناير ٢٠٠٧

مقدمة :

في اطار التحول الديمقراطى المصاحب لدولة الوحدة وما افرزه من متغيرات سياسية عكست تطورا حداثيا في المجال السياسي ، عبرت عن ملامح ليبرالية داعمة لحقوق المرأة وداعية الى تفعيل دورها في المجالات السياسية والاجتماعية والوظائف العامة وزيادة مشاركتها في صنع القرارات ، وفقا لذلك لعبت الدولة دورا محدودا في تمكين المرأة من الولوج الى عدد من مراكز القرار السياسي وهذ يعبر عن نقلة نوعية في ادوار المرآة ونشاطاتها رغم محدودية حجم النساء في تلك المراكز مقارنة بحجم الرجال ، او مقارنة بحجم النساء في اجمالى عدد سكان الجمهورية . هنا يمكن القول ان عملية المساواة بين المراة والرجل في حق المشاركة السياسية لاتزال تطرح في اليمن بحذر وبصوت لايكاد يكون مسموع في عموم المجتمع.

ولما كان وجود المراة في دوائر صنع القرار يعتبر وجودا رمزيا ، فالبنى السياسية والاجتماعيه في اليمن بما تحمله من ركام سلبى تحول دون استفادة المراة من القوانين الوطنيه ومن الاتفاقيات الدولية التى وقعت وصادقت عليها الحكومة . كما ان المراة اليمنية لم تستفيد من المتغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في دعم دورها في المجال السياسي ، فتعليم المراة لم يواكبه ارتفاع مكانتها اجتماعيا وسياسيا.

يمكن القول ان النساء اليمنيات يناضلن من اجل المشاركة السياسية في اطار مجتمعى تقليدى ، حديث العهد بالديمقراطية ، لايزال الرجل يشكل زمن المراة وعالمها وينظر اليها ككائن عاجز وضعيف بذاته ولذلك هى بحاجة دوما الى الوصاية ، ولتاكيد رغبة الرجل في منع المراة من العمل السياسى والاجتماعى اعتبر حضورها في النشاط العام مدعاة بالضرورة للفساد (المراة عورة / رمز الاثارة) ورغم تجديد وتطور القوانين الوطنية ومنحها للمراة حقوقا سياسية فان العقلية الذكورية لاتتقبل ذلك الا بشكل محدود ولتثبيت موقفها تسعى الى اعتماد تاويلات غير موضوعية للشريعة الاسلامية وهى تأويلات تخالف جوهرالشريعة ومقاصدها الكلية التى تعطى المراة شخصية مستقلة (خطاب التكليف الدينى والتكريم والاستخلاف جاء موجها للرجل والمراة معا).

ان تعزيز الدور السياسى للمراة يتطلب اعتماد مدخل التمكين الذى يتضمن مجموعة من العوامل والاليات الداعمة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحقوقيا على المستويين الرسمى والاهلى .

مفهوم المشاركة السياسية :

ننظر الى مفهوم المشاركة السياسية من خلال اعتماد مفهوم اوسع لمعنى السياسية ودلالاتها ونحن بذلك نحدد السياسة بتجاوز المفهوم الضيق الذى يقتصر على الحكومة والدولة ليشمل سلوك الفرد العادى والهيئات الصغيرة المتعددة ومعنى ذلك اتساع المفهوم ليشمل جميع مظاهر السلطة والنفوذ فى مختلف التشكيلات والهيئات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة فى المجتمع بدءا من العائلة ومكان العمل والمدرسة واماكن العبادة والقبيلة والطائفة وصولا الى تنظيمات المجتمع المدنى ثم الدولة (١). فهذه المؤسسات المتعددة والمتنوعة من يصنع القرار فيها هو المستفيد الاول منها .

والمشاركة كمفهوم تشير الى كونها عملية اختيارية واعيه تعبر عن حرص الفرد في ان يكون له دور ايجابى في الحياة السياسيه العامه ،هنا نفرق بين مفهوم المشاركة السياسيه التى تعتبر عملية اختيارية يمارسها الافراد بشكل طوعى وبمنظور واع ، وبين مفهوم التعبئه السياسيه التى تتضمن حشد الافراد وتجميعهم دون ان يكون لهم حرية الاختيار ، وهذا الاخير ساد في اليمن اثناء مرحلة التشطير ٦٢ـ ٩٠ بل كان هو الاسلوب الوحيد في غالبية دول العالم الثالث التى تتصف انظمتها بغياب الديمقراطية وحكم الحزب الواحد .

وبدون الحاجة الى استعراض النظريات السياسية والاجتماعية التى يتحدد على اساسها مفهوم المشاركة السياسية(هذه الدراسة ليس مجالها وقد تناولناها فى دراسات سابقة) وما يرتبط به من اشكالات منهجية ومعرفية تعكس طبيعة التعدد والتباين بل والتناقض بين المنظورات الكلية علميا وايدولوجيا .

فى هذا السياق يمكن تعريف المشاركه السياسية بانها : مجمل الانشطه والادوار التى يقوم بها الافراد (رجال ونساء) بشكل طوعى داخل المجتمع الذي يعيشون فيه من خلال التاثير العلنى الحر فى صنع القرار السياسى والخطط والبرامج التى تؤثر في حياتهم وفى توجيه ونقد اجهزة الحكم التى يتعاملون معها بشكل يحقق مصالحهم وذلك عن طريق العمل السياسى المباشر او غير المباشر (التصويت ، الترشيح ، تولى المناصب السياسية العامه والمحلية ، المناقشات السياسية والتعبير عن الراى ، تجميع الانصار ، حضور الاجتماعات العامة ، المساهمة في الدعاية الانتخابية ، عضوية الاحزاب ومحتلف مؤسسات المجتمع المدني). هنا تكون المشاركة السياسية للمراة تعبيرا عن عضويتها في الاحزاب والمنظمات الاهليه اوالاشتراك في الانتخابات كناخبة ومرشحة او دورها في الحملات الانتخابية والمناقشات العامة اوتوليها مناصب سياسية رسمية او قيادة منظمات سياسيه اواهلية تنشط فى المجال العام . والمشاركة السياسية تعمل على : تنمية الشخصية الديمقراطية للافراد . تخلق لديهم الاستعداد للاسهام في المجال العام . تكوين وتربية مواطن يتسم بالايجابية والمشاركة الفاعله . زيادة الشعور والوعى بمفهوم المواطنه المتساوية . تعميق الاهتمام والشعور بالمسؤلية تجاه المجتمع وقضاياة المختلفة (٢).

تعتبر المشاركة السياسية جوهر العملية الديمقراطية في اى مجتمع من المجتمعات ووفقا لذلك يرى بعض الباحثين ان الدولة الحديثة تتميز عن الدولة التقليدية بالمدى الواسع الذي يشارك بمقتضاه الافراد والجماعات في العمل السياسى وكلما تزايد حجم المشاركه في العمل السياسى من الذكور والاناث كلما دلل ذلك على شرعية النظام الحاكم ، وكلما تزايد حجم المشاركة السياسية كان ذلك مؤشر ايجابى يعبر عن صحة العلاقة بين الدولة والمجتمع.

صورة احصائية عن واقع المشاركة السياسية للمرأة اليمنية :

• اول اعتراف رسمى بالدور السياسى للمراة اليمنية كان عقب اعلان الثورة فى الشمال عام ٦٢ وعقب استقلال الجنوب عام ٦٧ (بقى اعترافا نظريا فى الشطر الشمالى) وتواجد ملموس وفاعل فى الشطر الجنوبى . والاعتراف الفعلى للمرأة بحق التصويت والترشيح وتقلد المناصب السياسية الهامة كان مع دولة الوحده عام ١٩٩٠.

• في اول انتخابات لمجلس الشعب الاعلى في جنوب اليمن عام ٨٦ كان عدد النساء (١٠) بالتعيين من اجمالى ١١١ عضو . في حين كان مجلس الشعب التاسيسى ومجلس الشورى في شمال اليمن قبل الوحده تغيب عنهما النساء ترشيحا وتعينا .

• اللجنة العلياء للانتخابات عام ٩٣ تكونت من ١٧ عضو بينهم امرأة واحدة.

• اللجنة العلياء للانتخابات لعامي ٩٧ ، ٢٠٠٣ تم اقصاء النساء من عضويتها.

• اللجنة العلياء للانتخابات فى الاعوام ٢٠٠١ ، ٢٠٠٣ ، ٢٠٠٦ ، ليس فى عضويتها نساء.

• ارتفعت نسبة الاناث المسجلات فى قيد الناخبين من ١٥% عام ٩٣ الى ٣٧% عام ٩٧ الى ٤٦% عام ٢٠٠٦

• انخفضت عدد النساء المرشحات فى الانتخابات البرلمانية من ٤٢ عام ٩٣ الى ٢١ عام ٩٧ الى ١١ عام ٢٠٠٣

• نسبة النساء المشاركات في الاستفتاء على التعديلات الدستور ية عام ٢٠٠١م ٣٠% مقارنة بنسبة الذكور ٧٠% .

• عدد النساء المرشحات لمجالس المحافظات في الانتخابات المحلية للعام ٢٠٠١ حوالى ١٢٠ أمرأة مقابل ٢٣.٨٩٢ عدد الرجال. ووصل عدد النساء المرشحات لمجالس المديريات ١٠٨ أمرأة مقابل ٢١.٩٢٤ من الرجال .

• اجمالى عدد النساء في عضوية المجالس المحلية بنوعيها ٣٦ امراة فقط من اصل ٦٠٠٠ عضو هم اجمالى اعضاء المجالس المحلية في مختلف محافظات الجمهورية للعام ٢٠٠١ واجمالى النساء الفائزات فى عضوية المجالس المحلية بنوعيها عام ٢٠٠٦ حوالى ٣٥ فقط.

• بالنسبة للنساء في جميع الانتخابات كانت هناك فروق كبيرة في عدد ونسبة النساء المسجلات والمقترعات والمرشحات ، ويبرز ذلك ايضا بين المحافظات الشمالية والجنوبية.

• عدد المرشحين عام ٩٣ / ٣١٨١ منهم ١٩٦٨ مرشح مستقل بينهم ٢٤ أمرأة ، وعدد المرشحين الحزبيين ١٢١٣ منهم ١٧ أمرأة .

• عدد النساء الفائزات في عضوية البرلمان في دورتين انتخابيتين ٩٧/٩٣ امراتان فقط في كل دورة بنسبة ٠.٧% اى اقل من ١% . وأمرأة واحدة عام ٢٠٠٣ بنسبة ٠,٣%

حجم النساء المرشحات والفائزات في الانتخابات البرلمانية والمحلية

المجال ١٩٩٣ ١٩٩٧ ٢٠٠١ ٢٠٠٣ ٢٠٠٦

عدد المرشحات ٤١ ٢١ ١٤٧ ١١ ١٦٤

عدد الفائزات ٢ ٢ ٣٥ ١ ٣٨

عدد الناخبات ٤٧٨.٧٩٠ ١.٢٧٢.٠٧٣ -- ٣.٤١٥.١١٤ ---

• عدد النساء في مجلس الشورى ـ بالتعيين ـ امرأتان فقط من ١١١ اجمالى عدد اعضاء المجلس .

• تكونت لجان نسائيه للاشراف على الانتخابات (في جميع الانتخابات) وان كانت اقل فى الحجم والنسبة مقارنة بالرجال .

• انخفاض كبير في عدد النساء المسجلات في قائمة تسجيل الاحزاب المقدمة الى وزارة الشؤون القانونيه والتى تتضمن عدد ٢٥٠٠ اسم في كل قائمة لاى حزب ،، وقد بلغ عدد اجمالى الاعضاء لخمسة احزاب ١٢.٩٧٥ منهم ٢٥٩ امراه فقط بنسبة ٢%

صورة احصائية عن واقع المشاركة السياسية للمرأة العربية (٣)

حصلت المراة فى معظم البلدان العربية على الحق فى الانتخابات (التصويت/الترشيح) وكان لبنان هو اول دولة عربية تمنح المرأة ذلك الحق عام ١٩٥٢ ثم مصر عام ٥٦ والجزائر عام ٦٢ وفى عمان وقطر منحت المرأة عام ٢٠٠٣

والمرأة الكويتية عام ٢٠٠٦ وقد عينت اول وزيرة فى الوطن العربى عام ٥٩ فى العراق وعام ٥٩ فى مصر وعام ٦٢ فى الجزائر .

• الكويت اقر مجلس الامة فى شهر مايو ٢٠٠٥ حق المرأة فى التصويت والترشح للانتخابات العامة والمحلية وتعيين وزيرة لاول مرة في تاريخ الكويت عام اوئل ٢٠٠٧

• الامارات تعديل وزارى تم بموجبه تعيين سيدة فى منصب وزير لاول مرة ثم ارتفع العدد الى وزيرتين فى التعديل اللاحق

• السعودية فازت سيدتين بعضوية مجلس تمثيلي للصحفيين وثلاث سيدات فى انتخابات مجلس ادارة الجمعية الوطنية لحقوق الانسان ووفازت سيدتين فى انتخابات الغرفة التجارية بالرياض

• مصر تعيين ١١ سيدة فى مجلس الشورى ونجاح عدد من السيدات فى الانتخابات البرلمانية الاخيرة ٢٠٠٦

• الاردن تعديل وزارى تم بموجبه تعيين ٤ وزيرات (ابريل ٢٠٠٥) ثم خفض عددهن الى وزيرة واحدة فى التعديل الحكومى (نوفمبر ٢٠٠٥)

• لبنان تعيين وزيرة عام ٢٠٠٥ ونجحت ٧ سيدات فى الانتخابات البرلمانية .

• سوريا تعيين سيدة لاول مرة فى القيادة القطرية للحزب الحاكم وتعيين وزيرة.

• البحرين تعيين وزيرتين وتعيين اربع نساء عضوات في مجلس الشورى ٢٠٠١ وشاركت المرأة فى الانتخابات البلدية والبرلمانية دون ان تحقق الفوز. وقد تم اشراك المرأة في التصويت على ميثاق العمل الوطنى فبراير ٢٠٠١ كما تم الاقرار دستوريا باعطاء المرآة البحرينية حقوق سياسية مساوية للرجل في حق التصويت والترشيح لمجلس الشورى والمجالس البلدية .

• قطر تعيين وزيرة واحدة شهرمايو ٢٠٠٣ ومشاركة للمرأة فى الانتخابات البلدية والبرلمانية دون تحقيق الفوز مع وجود نساء في منصب رئيس الجامعة وقاضي .

• عمان تعيين اربع نساء عضوات في مجلس الدولة ٩٧ تعيين وزيرة لاول مرة وكذلك تشارك المرأة لاول مرة فى الانتخابات البرلمانية كناخبة ومرشحة عام ٢٠٠٧ ولم تحقق اي امرأة فوزا في الانتخابات.

• اليمن تعيين وزيرتين عام ٢٠٠٦ وسفيرة واحدة تم تعيينها العام الماضى. وانتخاب امرأة بمنصب امين عام مساعد للحزب الحاكم واخري امين عام مساعد في الحزب الاشتراكي اليمني.

• السعودية والامارات لا توجد فيها نساء كأعضاء في الحكومات او البرلمان حتى بداية عام ٢٠٠٧ حيث تميزت الامارات بتعيين وزيرة في الحكومة الاتحادية منتصف عام ٢٠٠٧ واكثر ملامح الحرمان التي تعانيها المرأة العربية يتجسد حرمان المرأة السعودية من ابسط الحقوق التى تعيشها المرأة في دول الجوار الخليجي واليمن.

• العراق تم تعيين سبع نساء في الحكومة الاتحادية (المركزية) ٢٠٠٦

• حجم مؤسسات المجتمع المدني في اليمن ودول الخليج العربى (المنظمات الاهلية/غيرالحكومية): السعودية ١٧٢ ، الامارات ٣٩ ، البحرين ٤٣ ، عمان ١٤٥ ، اليمن ٥٥٣٥ ، قطر ١٠ ، الكويت ٤١ .

• لاتوجد حصص ثابتة للنساء فى المقاعد البرلمانية ولا الحكومية ولافى مجالس الشورى والمحليات بل هى عرضة للمتغيرات السياسية والمزاج العام . ويرجع تزايد حجم النساء فى البرلمان فى كل من المغرب والاردن الى نظام الكوتا المدعوم سياسيا .

• اعلى تمثيل للنساء فى البرلمان عام ٢٠٠٦ فى العراق ٢٥,٥% وفى تونس ٢٢,٨% وفق انتخابات عام ٢٠٠٤ وفى السودان ١٤,٧ % بعدد ٦٦ نائبة سوريا ١٢% بعدد ٣٠ نائبة جيبوتى ١٠.٨ % المغرب ١٠.٨ % الصومال

٨% وادنى نسبة تأخذ صفر فى البحرين واليمن ٣،٠% مصر ٢% ولاتوجد مجالس نيابية فى السعودية والامارات ولم تنجح النساء فى الوصول الى البرلمان فى انتخابات الكويت الاخيرة ٢٠٠٦ ولا فى قطر.

• لويزا حنون اول امرأة ترأس حزب في المنطقة العربية (حزب العمال – الجزائر).

• ثلاثة احزاب تحت التاسيس تتولى المرأة رئاسة الهيئة التاسيسة لهذه الاحزاب في السودان وتونس والاردن للعام ٢٠٠٧

لماذا تهمش المرأة سياسيا ؟

وفقا للاحصاءات السابقة سنقدم قراءة موجزة لدلالاتها فى اطار المقارنة بين واقع العمل السياسي للمرأة فى اليمن والخليج. هنا اقول لما كانت اوضاع اليمن الاقتصادية تختلف عن اوضاع دول الخليج فان اوضاع المرأة اليمنية تتفوق كثيرا عن اوضاع المرأة الخليجية من حيث الاقرار الدستورى لها بالعمل السياسى كناخبة وكمرشحة وكعضوة في مختلف الاحزاب والتنظيمات السياسية اضافة الى نشاطاتها في مختلف الجمعيات والمنظمات الاهلية / غير الحكومية ،، وهنا يتقدم اليمن خطوات كبيرة في مجال التحديث السياسى او التنمية السياسية وهى العملية التى لاتزال تلقى معارضة في دول الخليج وفى احسن الاحوال تعتمد التدرج كعملية بطيئة نحو اقرار التحديث السياسى بشكل عام واقرار حق المرآة سياسيا كناخبة ومرشحة يشكل خاص ،، ومع ذلك تتباين دول الخليج العربى في مساراتها التحديثية سياسيا ، خاصة منذ عام ٩٠ حيث عكست حرب الخليج الثانية اثارها سلبا وايجابا على مجمل الدول الخليجية ، ومن اهم التحولات الايجابية اعتماد الدول الخليجية(ماعدا السعودية) خطوات اولية نحو اقرار حق المرأة في العمل السياسى في اطار اعتماد تحولات سياسية هامة في نظام الدولة .

ان الوفرة الاقتصادية التى تعيشها الاسرة والمرأة الخليجية ، جعلت كثير من النساء يفتقدن للوعى باهمية ادوارهن ونشاطاتهن في المجال العام ، يرتبط ذلك بكونه تاثيرا سلبيا للطفرة النفطية التى خلقت وعيا زائفا لدى المرأة الخليجية ، عمل على تثبيت دونيتها في المجتمع وتثبيت الايدولوجية التقليدية القائمة على ادلجة الثقافة القبلية السائدة والتى تتمحور اهم مقولاتها باعتماد تنميط جندرى يفصل بين ادوار ونشاطات الرجال والنساء حيث يعتبر المنزل المكان والمجال الخاص بادوار المرآة ونشاطاتها ، وما عدا ذلك يعد مجالا لادوار ونشاطات الرجل .

فى هذا السياق ظهرت جماعات اصولية متعددة ومتنوعة ، تتفق فى الرؤية العامة القائمة على المرجعية الماضوية وتتعدد اساليب عملها بين التشدد والعنف والمرونة والتكيف ، ولما كان مجمل مظاهر التحديث السائد فى المجتمع الخليجى جاء فى اطار نموذج استهلاكى نتيجة لتزايد حجم الاستيراد وحجم الدخل للفرد والاسرة اى ان مظاهر التحديث لم تاتى فى اطار عملية انتاجية يبرز فيها دور العامل الداخلى بل على العكس من ذلك يمكن القول ان الدولة والمجتمع فى الخليج العربى يعتمدان الاسلوب الريعى كمحدد اساسي للثروة الامر الذى ترتب عليه تحديث شكلى مظهرى فى مختلف مجالات الحياة هنا لعبت الدولة الخليجية (وجماعات الاسلام السياسي) دورا هاما فى اعادة انتاج البنى التقليدية ومنظومتها الثقافية ومن ثم ابراز فاعليتها فى تنظيم وضبط انماط العلاقات الاجتماعية وفق تراتب عمودى تنتفى معه العلاقات المدنية والطوعية المتحررة من محدداتها العصبوية .

وفى اطار استمرار نمط الاستهلاك ومظاهره من التحديث الشكلانى تزايد الحجم الكمى للمراة الخليجية فى مجالات التعليم المختلفة وبشكل محدود فى سوق العمل وفق مجالاته التقليدية ، ومع ظهور نشاطات مهنية حديثة كالصحافة وبروز جماعات رجال الاعمال فان البناء الاجتماعى التقليدى لايزال المحدد الاساسي لادوار المرأة المتعلمة اضافة الى ذلك فان القوى السياسية التحديثة (القومية ، الليبرالية ، اليسارية ، الاسلاميين المستنيرين) لم تستطع ان تفرض مشروعاتها الفكرية والسياسية بل ظلت اسيرة لمرجعياتها التقليدية التى اتجهت نحوها لتوظفها سياسيا واقتصاديا فى اطار علاقات براجماتية (ذرائعية/ نفعية)ولانها جماعات نخبوية تفتقد للقاعدة الاجتماعية فان بحثها الدائم عن الامتيازات والمكاسب المادية والمعنوية خاصة من خلال الارتباط بالدولة والنخب الحاكمة كل ذلك ترتب عليه استمرار تدنى وضعية المراة

وبالمقابل فان النمط الاستهلاكى البذخى كرس لدى المرأة وعيا زائفا حول كينونتها الانثوية ومن ثم غابت الانشطة النسوية التى تدعوا الى تجديد ادواور المرأة وتفعيل مشاركتها فى المجال العام خاصة فى المجال السياسي.

نعنى بذلك ان غياب مؤسسات المجتمع المدنى فى المجتمع الخليجى ساعد على استمرار النموذج الابوى كمحدد للعلاقات الاجتماعية فى الدولة والمجتمع ومع ظهور عدد من الافراد والجماعات الصغيرة التى تحاول ان تنشط فى مجالات سياسية وحقوقية ومدنية الا انها تتصف بضعف التنسيق والتكامل وضعف التاطير المؤسسي(او غيابه) لنشاطاتها ، ولغياب الالتزام الحقيقي باجندة تحديثية يكون للمرأة موقع هام فيها ، فان تلك الانشطة التى يقوم بها افراد وجماعات ليست اكثر من محاولات بناء الوجاهة الاجتماعية(برستيج) وتعزيز مواقع الافراد والاسر فى الدولة والمجتمع من خلال انماط متعددة من الارتباط المباشر بالاسر الحاكمة واطرها المؤسسية اللازمة لضبط المجتمع ونظم حركيته.

ولما كانت النخب الحاكمة في المجتمع الخليجى قد ترغب في دعم مسارات التحول الحداثى سياسيا واجتماعيا (وفق الضغط الخارجى) ومن ذلك اقرار حق المرأة في المشاركة السياسية ، فان مراكز القوى من الجماعات التقليدية تشكل قوى ضاغطة على دوائر صنع القرار الرسمى ، وهو الأمر الذي يعكس نفسه في بروز ازدواجية في شخصية الدولة الخليجية تجاه قضايا التحديث السياسى والاجتماعى والاقتصادى ، خاصة قضايا التحول الديمقراطى واقرار حق المرأة في المشاركة السياسية . ولما كانت الدولة فى الخليج العربى غير مكتملة النمو فى هيكليتها واطرها التنظيمية مع غياب شبه كامل لمفهوم المواطنة المدنية المتساوية وفلسفته السياسية يتاكد ذلك من الطبيعة الريعية للدولة الخليجية وغياب الفعل الانتاجى وربط الافراد بدوائر الكسب المادى خارج العملية الانتاجية هنا تغيب الرؤية السياسية والاجتماعية من مبررات وجود الدولة واستمرار النظر الى المجتمع وفق تنظيماته العصبوية الموروثة وهنا تغيب قضايا المرأة وحقوقها المكتسبة وفق المرجعية القانونية الدولية التى تعتبر من اهم علامات التحديث السياسي.

فى هذا السياق يشير الباحث الى ظهور نشاط نسوى خليجى محدود لكنه ملموس فى ارض الواقع من خلال فاعلية بعض الشخصيات النسوية وبعض الجمعيات الاهلية مستفيدة من المتغيرات العالمية الداعمة لقضايا المرأة. وهؤلاء النسوة يلعبن دور ايجابى وبشجاعة فى سياق مجتمعى تقليدى ينكر على المرأة حضورها فى المجال العام استنادا الى رؤى فقهية مخاصمة للعصر ومضادة لمسار التطور البشرى(٥). من جانب اخر يمكن القول ان المرأة فى دول الخليج لاتزال فى بداية الفعل السياسي واهتمامها شكلانى مظهرى خاصة تلك الفعاليات التى تراسها او ترعاها الاميرات والشيخات . فغياب حركة سياسية اجتماعية فى دول الخليج ينعكس سلبا فى النشاط النسوى الذى يميل الى كونه ترفا تمارسه نساء مترفات وليس نشاطا حقيقيا يعكس حاجة اجتماعية واقتصادية .

التمكين السياسي للمرأة العربية من وجهة نظر غربية :

منذ بداية التسعينات من القرن الماضى تزايد الاهتمام الغربى عموما والامريكى خصوصا بدمقرطة المنطقة العربية وهنا تم التركيز على دعم بناء المجتمع المدنى والتمكين السياسي للمرأة اضافة الى الاصلاح السياسي ووفقا لذلك ظهرت مشاريع متعددة لعملية الاصلاح فى المنطقة العربية ومشاريع اخرى خاصة بالمرأة وهنا نعرض بايجاز لبعض الدراسات الغربية حول الدور السياسي للمرأة العربية .

تقول " فالنتاين موغادم " إن تمكين النساء والمساواة بين الجنسين ضروريان لتحقيق الديموقراطية. فهذه الاخيرة مرتبطة بحقوق المواطنة والمشاركة والإدماج بقدر ما هي مرتبطة بالأحزاب السياسية والانتخابات. ذلك ان شكل المؤسسات لا يحدد وحده نوعية الديموقراطية، بل مدى مشاركة مختلف المجموعات الاجتماعية في تلك المؤسسات. في هذا الإطار، يتخذ جنس الديموقراطية أهمية كبيرة. فغياب النساء عن الحياة السياسية يؤدي إلى دمقرطة ذات وجه ذكوري "دمقرطة ذكورية" – وهو نوع غير كامل ومتحيز جدا من أنواع الديموقراطية.

منذ بداية الموجة الثالثة من التحول الديمقراطى يشهد العالم توسع نطاق حقوق المرأة فى اطار التوسع لعملية الدمقرطة، ولعبت النساء دورا أساسيا في مرحلة الانتقال من الاستبداد إلى الديموقراطية. وهنا برزت فعالية المرأة العربية باختلاف الايقاع وفقا لمسار التحول الديمقراطى ولكن الملموس هو حضور المرأة فى المشهد السياسي العام سوءا فى الخليج او اليمن او مصر او الاردن او المغرب . ونحن نأمل ان يكون حضور المرأة سياسيا كما هو فى تجربة أمريكا اللاتينية، لا سيما الأرجنتين والبرازيل وتشيلي. وفي تركيا خلال ثمانينات القرن الماضي، حينما كان المجتمع المدني لا يزال خاضعا لسيطرة عسكرية مشددة، ساعدت الحركة النسائية التركية الجديدة على إدخال الديموقراطية من خلال حملات لأجل حقوق النساء ومشاركتهن وحريتهن الفردية. فالنساء الداعيات إلى التحديث تشكل عناصر أساسية لإحلال الديموقراطية والتغيير الثقافي في أنحاء العالم العربي وايران. وهنا تبرز الدمقرطة وحركات حقوق النساء في آن واحد تقريبا. وهاتان العمليتان مترابطتان بشكل وثيق وإحداهما تعتمد على الأخرى: فمصير الدمقرطة مرتبط بمصير حقوق النساء والعكس صحيح. وفصل أحدهما عن الآخر مشوش على الصعيد المفهومي وخطير على الصعيد السياسي، ذلك أن العواقب قد تكون وخيمة على النساء عندما تُطلق عملية ديموقراطية من دون مؤسسات قوية ومبادئ مساواة راسخة وتمتع كل المواطنين بحقوق. وفي حالات كهذه، يمكن لحزب قائم على معايير أبوية أن يتولى السلطة من خلال انتخابات حرة ومن ثم يعتبر النساء مواطنات من الدرجة الثانية. وتاسياسا على ذلك يبدو أن الكثير من الدعوات إلى الإصلاح الصادرة من البلدان العربية لا تولي اهتماما لمسائل حقوق النساء. وهذه الدعوات عالقة على ما يبدو في دوامة من الخطابات البلاغية الشكلية من دون أن تعي أهمية نوعية وجنس الديموقراطية. هنا يتعين على مفكري وناشطي الشرق الأوسط الذين يعملون لتطبيق إصلاحات سياسية أن يفهموا الترابط بين حقوق النساء والحقوق السياسية والديموقراطية والاعتراف بأن نظاما ديموقراطيا من دون حقوق نسائية ومساواة بين الجنسين هو نوع رديء من الديموقراطية.

فى هذا السياق يمكن القول قد تحتاج النساء إلى الديموقراطية للتقدم، لكن العكس صحيح أيضا: فالديموقراطية تحتاج إلى النساء إن أرادت نظاما حكوميا دائما يشمل ويمثل الجميع.

ولتحديد موقف السياسة الامريكية من اجندة حقوق المرأة فى المنطقة العربية تقول الباحثة لقد ارتكبت الحكومة الأمريكية أخطاء كثيرة وفادحة في سياساتها في الشرق الأوسط. غير أن الجهود الأمريكية الهادفة لتعزيز حقوق المرأة وتمكين النساء كجزء من سياسة أوسع لنشر الديموقراطية ليست من ضمنها.

ويحتل تعزيز حقوق النساء أيضا مكانة مهمة بين الجهود الأمريكية والأوروبية لنشر الإصلاحات الديموقراطية في الشرق الأوسط. لقد أصبح تمكين النساء أحد أعمدة مبادرة الشراكة في الشرق الأوسط، وهو البرنامج الذي تروج إدارة بوش من خلاله للإصلاحات في العالم العربي. إن الكثير من البرامج المكرسة للأهداف الأخرى لمبادرة الشراكة في الشرق الأوسط – أي الإصلاح السياسي والتعليم والتنمية الاقتصادية – تولي أيضا اهتماما خاصا للنساء. وقد نظمت الأمم المتحدة عددا من المؤتمرات المصحوبة بدعاية كبيرة والمخصصة لمسائل النساء. ولطالما اهتمت البلدان الأوروبية أيضا بحقوق النساء، مع أنها لم تحدث جلبة كبيرة حولها مثلما أثارت مسائل أخرى متعلقة بالإصلاحات في العالم العربي.

إن التركيز على حقوق النساء، سواء أكان من قبل مصلحين محليين أو أجانب، يطرح إشكالية فقط عندما يُنظر إليه كوسيلة لتعزيز الديموقراطية. وفي ظل الظروف السائدة في العالم العربي، فإن تعزيز حقوق النساء ليس مرادفا لتعزيز الإصلاحات الديموقراطية. صحيح أن لا بلد يكون ديموقراطيا بالكامل إذا كان يميز ضد نصف عدد سكانه. ولكن العائق الحقيقي للديموقراطية في البلدان العربية اليوم ليس التمييز ضد النساء، بل تمتع شعوبها كافة بحقوق سياسية محدودة.

إن السلطة المطلقة للرؤساء والملوك والشيوخ والأمراء العرب هي المشكلة الحقيقية، وكذلك غياب أو ضعف المؤسسات التي تستطيع الحد من هذه السلطة. فالبرلمانات تميل إلى أن تكون وديعة، وغالبا ما يسيطر عليها الحزب الحاكم أو أشخاص معينون مختارون بعناية. ونادرا ما تكون السلطات القضائية مستقلة. ويهيمن الإسلاميون المتطرفون على مجموعات المعارضة الأفضل تنظيما. كما أن منح النساء حق التصويت أو تدريبهن للترشح لمناصب رسمية لا يساهم في معالجة هذه المسائل الأساسية. ولا تكمن المشكلة في عدم منح النساء والرجال حقوقا متساوية، بل ينبغي إصلاح الأنظمة

السياسية بحيث يستطيع الشعب بأسره التمتع بحقوق مدنية وسياسية معترف بها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي وقعتها معظم الدول العربية لكنها لا تحترمها.

لا تزال القوانين والعادات الاجتماعية تقيد حقوق المرأة في الشرق الأوسط إلى حد كبير. ومع أن بعض البلدان أحرز تقدما ملحوظا في مجال توسيع نطاق حقوق النساء الرسمية، إلا أن تطبيق القوانين لا يزال يطرح إشكالية في كل مكان. وفي أسوأ الحالات، وهي حالة المملكة العربية السعودية، تحدد القوانين والعادات الاجتماعية خيارات المرأة في الحياة. وبالتالي، يجب أن يكون الاعتراف بالحقوق المتساوية للنساء المحور الأساسي لأي خطة إصلاحية في الشرق الأوسط. فالمملكة السعودية لاتاخذ مسألة حقوق المرأة على محمل الجد.

إن الحكومات العربية تؤيد عموما تحسين ظروف النساء، حتى حينما تقاوم الإصلاحات السياسية التي يمكن أن تحد من سلطتها. فكل الحكومات تقريبا عينت بعض النساء في مناصب رسمية وأعلنت عن نيتها تعيين المزيد. وفي كل البلدان تقريبا، يحق للنساء التصويت والترشح لمناصب رسمية، مع أن العادات الاجتماعية تحول دون نجاح معظمهن. والكثير من البلدان، لا سيما المغرب ومصر، عدلت قوانين الأحوال الشخصية بطرق تقوي موقع النساء. وثمة خطوات إيجابية لكنها لا تؤدي إلى نمو الديموقراطية.

لن تصبح البلدان العربية أكثر ديموقراطية إلا عندما يواجه الحكام أحزابا معارضة جيدة التنظيم وبرلمانات قوية وسلطات قضائية مستقلة، وليس عندما تتمكن النساء من التصويت كالرجال لبرلمانات عاجزة، والتخلص بشكل أسهل من زيجات تعسفية أو عندما يستطيع عدد أكبر من البنات ارتياد المدارس.

بعيدا عن الجهود الدولية الرامية "لإنقاذ" النساء في الشرق الأوسط، ظلت الناشطات في حقوق المرأة في الشرق الأوسط يكافحن منذ عشرات السنين لتحقيق إصلاحات تحقق نتائج ملموسة للمرأة. وقد آتت بعض هذه الجهود أكلها في الآونة الأخيرة من خلال اتباع استراتيجيات عملية تستند إلى إقامة التحالفات واستغلال المساحة السياسية التي أصبحت متاحة في بعض الدول. هذه التحالفات تضم عددا من المحاميات وقادة المجتمع المدني ودعاة حقوق المرأة والأكاديميين والمشرعين. وبالرغم من كل ذلك فان الإصلاحات تصب فى مصلحة نساء الطبقات العليا في المجتمع . إن الدرس المستفاد من تحالف إصلاح قانون الأحوال الشخصية في مصر يدل على أن تكاتف جهود إصلاحيين يتميزون بالواقعية والعناد والابتكار كفيل بتحقيق نتائج إيجابية في ظل ظروف معينة، الأمر الذي يساهم أيضا في تقوية النظام البرلماني وسيادة القانون وفعالية نشطاء المجتمع المدني (٦).

نحو تجديد الفضاء السوسيو- ثقافى :

يشهد المجتمع اليمنى المعاصر جملة من التحولات والتغيرات فى مختلف مجالات الحياة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وثقافيا وقانونيا اضافة الى متغيرات نسبية فى المجال الدينى (الوعى الدينى، فقه التشريع). لكن هذه المتغيرات لاتسير بوتيرة واحدة اذ تختلف وتتباين فى حجمها ونوعيتها من مجال الى اخر. كما انها تعكس بشكل مباشر وغير مباشر طبيعة النظام السياسى وايدولوجيته. فى هذا السياق كانت المرأة وقضاياها مجالا لثلاث توجهات سياسية وايدولوجية تعكس انماط ثلاثة من اشكال الدولة والنظام السياسى التى شهدها اليمن خلال العقود الاربعة الماضية.

ولما كان المجتمع اليمنى لايزال يصنف بانه مجتمع تقليدى يتصف بحضور البنى القبلية وفاعليتها اجتماعيا وثقافيا فان تجديد ادوار المرأة لا تعتمد فقط على الاقرار الحكومى الرسمى. فهذا الاخير لايزال مرتبطا بالقبيلة بل ويعمل على اعادة انتاجها. وهنا تكمن الاشكالية التى تعترض مسار المشاركة السياسية للمرأة. فمع ضعف فاعلية مؤسسات المجتمع المدنى الحديث(احزاب، منظمات ، نقابات...) وغياب حركة نسوية منظمة وبالرغم من ايجابية الخطاب السياسى للدولة تجاه المرأة وبالرغم من التأكيد الذى تضمنته جميع الدساتير الصادرة منذ عام ٦٢ على مساواة الرجل والمرأة فى الحقوق

والواجبات فان الخطاب السياسى وكذلك السند الدستورى والقانونى للمرأة كانا – ولا يزالا - يصطدمان بقوة الموروث الاجتماعي والثقافي وقدرته التنميطية للمرأة والرجل بل وفرض ثقافة ذكورية تثبت دونية المرأة .

واهتمامنا بالبنى القبلية ليس من منظورقياس التخلف بل من منظورتحليل بنية النظام الاجتماعى التقليدى ومعرفة الثابت والمتحول فيه. فبالرغم من ان واقع المجتمع اليمنى المعاصر ينفتح اعلى العالم الا ان القوى التقليدية (القبلية/الاصولية) لها فاعلية كبيرة فى ضبط ايقاع حركة التغيير والتحديث وغالبا مايكون لصالحها. وهو الامر الذى يولد ازدواجية فى البنى الدولتية والمجتمعية ومن ثم فى مواقف وسلوك الافراد والجماعات. فالبنى التقليدية ليست مجرد بنى ماضوية بل هى مقررة وفاعلة فى حياتنا المعاصرة(٧). وهنا يستهدف الباحث التركيز على نقد الاليات المتحكمة فى استمراية العناصر الفاعلة فى البنى التقليدية الامر الذى يمكننا من معرفة الاليات المتحكمة فى المسارات التحديثية فى الدولة والمجتمع.

مانروم التعبير عنه فى هذه الاسطر ان الالمام الكامل بمعوقات مشاركة المرأة فى العمل السياسي يتطلب معرفة السياق المجتمعى العام بكل محدداته الاجتماعية والثقافية والدينية والسياسية. ونقصد بذلك :

معرفة المحددات الثقافية والدينية الناظمة لادوار المرأة ونشاطاتها (معرفة النمط الثقافى والدينى السائد فى المجتمع)

معرفة نمط العلاقات السائدة بين المرأة والرجل(فهم الادوارالاجتماعية-الجندرية- التى يتربى عليها الرجال والنساء والتى يقوم بها كلاهما) وفهم موقع المرأة فى البنى الاجتماعية والتركيب الاجتماعى للاسرة).

معرفة الموقف الرسمى ودوره فى صناعة التشريعات والقوانين ومدى الترابط بين هذا الاخير وبين المحددات الثقافية والدينية السائدة فى المجتمع.

معرفة جميع الحواجز المتعددة والمتنوعة التى تكبح مشاركة المرأة فى العمل السياسي وهى :

اولا الحواجز الاجتماعية تستند الى منظومة الثقافة والقيم القبلية الموروثة مدعومة بانتاج خاص من التبريرات الدينية التى ترى فى المرأة كائنا سلبيا تشكل جنسويتها تهديدا للنظام الاجتماعى لهذا لابد من الحجاب والعزل.

ثانيا الحواجز السياسية تعكس احدى المشكلات التى تعانى منها السياسة الحكومية تجاه المرأة حيث الغموض والتردد وعدم الرغبة فى تمكين المرأة من استحقاقاتها المساوية للرجل. فحضور المرأة فى المجال العام لايزال ضعيفا(ضعف حضورها فى البرلمان وفى دوائرصنع القرارالسياسى وفى مراكز قيادية عليا (حكومية/حزبية)

ثالثا الحواجز البنيوية ونقصد بها غياب الاطر التنظيمية المؤسسية النسوية فالنساء لايستطعن ان يشكلن قوة سياسية الا من اخلال تنظيماتات حزبية وجمعوية تستهدف خلق حركة نسوية فاعلة من دون ذلك يمكن القول بان النساء لايشكلن قوة سياسية ووفقا لذلك فالنساء لا يمارسن الا دورا رمزيا فى الحياة السياسية والاقتصادية المعاصرة.

رابعا حواجز سيكولوجية ترتبط بذات المرأة وكينونتها. فصورة الذات لدى المرأة اليمنية سلبية. فالمراة وفقا للثقافة التقليدية (القبلية /الاصولية) تجد نفسها راضية بالوجود الذى ارتضاه لها الرجل وحيث تتحدد هويتها باعتبارها أنثى الرجل(الاب،الاخ ،الزوج...) معنى ذلك ان المرأة ليس لها وجود مستقل فهى كائن بغيره لابذاته. ووفقا لذلك تتثبت دونيتها فى التركيب الاجتماعى. فى هذا السياق تولدت لدى المرأة سيكولوجية مقهورة حيث المجتمع -كان ولايزال- ينكر على المرأة وجودها الفردى فهو لايقبل المرأة كائنا بذاته له شخصيته المستقلة.

المشاركة السياسية للمرأة بين سياقين متضادين :

ان اليمن وفقا لنظريات التحديث والتنمية شهدت كثير من المتغيرات والتحولات التى انعكست فى تحسن اوضاع المجتمع بشكل عام وتحسن اوضاع المرأة بشكل خاص. ومع ذلك فان محددات التاريخ الاجتماعى التقليدية لاتزال حاضرة فى خطاب الافراد والجماعات بل وفى خطاب الدولة ذاتها. فى هذا السياق يمكن القول :

تعتبر اليمن من الدول التى تتصف بغلبة السمات التقليدية حيث البنى القبلية تشكل اهم التكوينات الاجتماعية التى تتصف بكونها ليس مجرد مظاهر ماظوية بل باعتبارها مؤسسات فاعلة ومقررة في مختلف المجالات بما فيها المجال السياسى. حيث تبرز البنى القبلية ومنظومتها الثقافية التقليدية كعائق امام مشاركة المرأة كناخبة وكمرشحة. مع العلم ان مجمل التشريعات والقوانين اليمنية تمنح المرأة حقوقا مساوية للرجل سياسيا واقتصاديا واجتماعيا اضافة الى ذلك فان الحكومة اليمنية صادقت ووقعت على غالبية الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق المرأة ولذلك يجب على الحكومة اليمنية تمكين المرأة من الولوج الى مختلف مؤسسات الدولة السياسية وزيادة حجم النساء كعضوات في البرلمان ومجلس الشورى ومختلف مراكز صنع القرارات.

ولما كان المجتمع اليمنى يتصف بقوة التكوينات القبلية التى لاتقبل وجود المرآة في مراكز صنع القرارات فانه لذلك ومن اجل ان يتعود المجتمع على وجود المرأة لابد من الكوتا كمنهج تعتمده الحكومة لمرحلة مؤقته اقصاها خمسة عشر عاما.

ان القول بعملية المساواة بين المرأة والرجل في حق المشاركة السياسية لاتزال تطرح في اليمن بحذر وبصوت لايكاد يكون مسموع في عموم المجتمع ، ولما كان وجود المراة في دوائر صنع القرار يعتبر وجودا رمزيا ، فالبنى السياسية والاجتماعيه في اليمن بما تحمله من ركام سلبى تحول دون استفادة المراة من القوانين الوطنيه ومن الاتفاقيات الدولية التى وقعت وصادقت عليها الحكومة ،، كما ان المراة اليمنية لم تستفيد من المتغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في دعم دورها في المجال السياسي ، فتعليم المراة لم يواكبه ارتفاع مكانتها اجتماعيا وسياسيا ،، هنا يمكن القول ان المراة اليمنية تعيش في سياقين اجتماعيين ، الاول سياق تقليدى يعتمد الموروث الاجتماعي والثقافي ، والثاني سياق حديث او بصدد تحوله الى الحداثة يدعو الى المساواة بين الجنسين سياسيا ، وفى اطار بنيه اجتماعيه تقليديه تنكر وجود المرأة في المجال العام فهى لذلك تهمش ادوارها سياسيا وتبخس قيمة ادوارها اقتصاديا واجتماعيا ، هنا يتكون لدى المرأة ارتباطا وهميا بان العزل والاقصاء والتهميش ملازم لطبيعتها كانثى، ولان المراة تاريخيا مقهورة وتابعة فهى ايضا عاجزه عن التغيير وهى لذلك تعتمد اسلوب التلقى والانتظار الآمر الذي يخلق لديها شعورا بالعجز والنقص مقارنة بالرجل . يمكن القول ان النساء اليمنيات يناضلن من اجل المشاركة السياسية في اطار مجتمعى تقليدى حديث العهد بالديمقراطية ، لايزال الرجل يشكل زمن المراة وعالمها وينظر اليها ككائن عاجز وضعيف بذاته ولذلك هى بحاجة دوما الى الوصاية (٨).

ان ضعف التمكين السياسي للمرأة يعتبر من اهم نواقص التنمية البشرية فى اليمن فالمرأة واقعة بين ثنائية متناقضة فى استخدامها لقضايا المرأة بشكل براجماتى حيث المزايدة من قبل السلطة او الحزب الحاكم فى ادعائه ان يقف مع قضايا المرأة ويحقق مصالحها وبين احزاب المعارضة التى تكتفى بالدعم الكلامى دون تنفيذ عملى وهنا تكون المرأة واقعة بين ثنائية مزدوجة لاتحقق فى الاخير مصالحها بل تضر بها هذه الثنائية :

السلطة/المعارضة.

الدستوروالقانون /العرف والتقاليد مستدعيا النص الفقهى السلفى.

الحق القانونى بمرجعيته الوطنية والدولية /الصراع السياسي الحزبى

اكتساب المعرفة والحقوق السياسية/وراثة الادوار والثقافة.

الاكتفاء بالادوار الانجابية /التقليل من اهمية الادوار الانتاجية والاجتماعية.

كل ذلك ترتب عليه عدم استفادة النساء من جملة المتغيرات الايجابية خاصة على الصعيد الوطنى كما لم تستفيد من المتغيرات الايجابية التى يتسارع ايقاعها فى البيئة الاقليمية والدولية بل ان المرأة وقعت فى فخ اثر سلبا على مطالبها سواء كان وقوعها فى هذا الفخ بوعى او بدونه ونقصدبه ان ظهور عشرات النساء يعملن فى الجمعيات والمنظمات الاهلية كدليل على اعتراف سياسي ومجتمعى عام والواقع عكس ذلك فاتاحة الفرص امام النساء للعمل فى التنظيمات الجمعوية رافقه تاكيد سياسي على ان يكون هذا العمل منفصلا عن السياسة اى تركيز عملهن فى الجانب الخيرى والاجتماعى الى حد ما وهذا يعتبر وهما كبيرا فلايوجد فاصل فى العمل الجمعوى بين جوانبه الاجتماعية والسياسية بل ان اشتغال افراد المجتمع فى قضايا الشأن العام هو عمل سياسي واجتماعى واقتصادى بامتياز . كما ان تعيين بعض النساء فى مواقع سياسية واختيارهن من فئات اجتماعية محددة ذات مصالح قريبة ومترابطة مع الحزب الحاكم جعل المشاركة السياسية ذات طابع موسمى انتقائي علاوة على كونها مشاركة زائفة بدليل ان زيادة المشاركة السياسية للنساء من خلال حجم تسجيلهن فى كشوف الناخبين انمها تاكيد لما نذهب اليه من القول بالمشاركة الزائفة التى لم - ولن – يترتب عليها تحسن حقيقي لواقع المرأة والنظر اليها كانسان له كينونة مستقلة واهلية قانونية وسياسية متميزة. وهنا يمكننا القول مع تقرير التنمية الانسانية العربية بان التمكين السياسي السائد حاليا فى اليمن وعموم الوطن العربى هو تمكين تجميلي يكون بموجبه ايصال بعض النساء الى مواقع صنع القرار دون تمكين القاعدة العريضة من النساء(٩). هنا يمكن القول انه فى واقعنا العربى تستخدم المرأة كواجهة ديمقراطية وتحديث شكلانى مظهرى تقدمه السلطة والمعارضه الى من يهمه الامر فى الخارج والداخل .

تاسيسا على ذلك يؤكد الباحث ان الانتخابات المحلية على وجه الخصوص تشكل تجربة ذات اهمية كبيرة بالنسبة للمرأة اليمنية لكن الاحزاب السياسية فى السلطة والمعارضة لم تستوعب تلك الاهمية ذلك ان مشاركة المرأة كمرشحة بشكل خاص وكناخبة بشكل عام يعتبر مؤشرا نستطيع من خلاله توسيع فضاء التحديث داخل بنية المجتمع وخلق فضاء حداثى خاص بالمرأة . ولما كانت الاحزاب اليمنية منشغلة بحساب الربح والخسارة وفق منطق اقتصاد السوق فان البعد الاجتماعى والتحديثى الذى يشكل جوهر مشروعية الاحزاب والسلطة كان مهمشا من حساباتهم الامر الذى انعكس سلبا على واقع المشاركة السياسية للمرأة وفوت اهم فرصة لترسيخ الحداثة السياسية.

معوقات مشاركة المرأة فى العمل السياسي كما عكستها الانتخابات المحلية:

اولا اهم المعوقات كما عبرت عنها بعض النساء المرشحات (١٠):

- رفض اعطائها سند رسوم ازالة الملصقات
- غياب المسؤل عن قطع السندات
- ضعف اوغياب الدعم فى الحملات الانتخابية ونشر الملصقات والدعاية خاصة للمستقلات
- ضغوط من قبل اعضاء الاحزاب ضد المترشحات من اجل عدم تشرحها
- التهديد لبعض المرشحات
- رفض ترشح بعض النساء من قبل لجان التسجيل ومن الاحزاب
- حذف اسماء بعض النساء من جداول الناخبين فى مرحلة القيد
- استخدام عقال الحارات للضغط على بعض اقارب المرشحات من اجل الانسحاب بل وكتابة خطاب انسحاب من الاقارب دون علمها
- الضغوط الحزبية تجاه مرشحات من نفس الحزب لاتاحة الفرص للرجال
- التنافس الحزبى من النساء بينهن فى نفس الدائرة
- نزع صور المرشحات أوتمزيقها

- اطلاق بعض الاشعات لتشويه سمعة المرشحات
- سحب استمارة الترشح دون علم احدى المرشحات.
- تهديد من المركز الانتخابى لعدم اقتناعه بعدم قبول فكرة ترشيح المراة
- شراء الاصوات اثر سلبا فى عدم قدرة النساء المستقلات
- التهكم المستفز لنخوة الرجولة بعدم تقبل ترشح النساء او التصويت لهن
- التهديد لفريق العمل مع المرشحة وتهديد اقاربها (الزوج ، الاب ، الابناء)
- عدم الدعم المالى لبعض المرشحات من الاحزاب او من المجتمع المدنى
- عدم تمكين النساء من اقامة مهرجان دعائية
- تهديد الاسر (الناخبات) بقطع المساعدات المقدمة من الشؤون الاجتماعية
- التهديد للناخبين بالفصل من العمل اوالنقل من اماكن عملهم
- تهديد المشائخ (صغار ومتوسطى) وعقال الحارات بقطع المساعدات المقدمه لهم .

ثانيا المعوقات المرتبطة بالعوامل الذاتية :

- الشعور بعدم الكفاءة وعدم الوثوق بالفوز
- ضغوظ عائلية
- ضعف المستوى التعليمى والثقافى
- ضعف التدريب والمهارات فى الدعاية والخطابة
- ضعف القدرات التنظيمية فى بناء التحافات المجتمعية
- الخوف من المجتمع والتشهير يولد العجز وعدم الثقة
- ضغوط المجتمع تولد عجزا سيكولوجيا يخلق ضعف فى المواجهة
- عدم وجود دعم مالى للعملية الانتخابية يولد الاحباط وعدم القدرة على المنافسة
- ضعف وتشوه الوعى الحداثى للمرأة بذاتها كفاعلة في المجال العام سياسيا واجتماعيا واقتصاد.
- النساء ضد النساء من خلال التصويت المضاد لمصلحة المرأة والمرتبط بالولاءات العصبية .

ثالثا المعوقات المجتمعية :

- تدنى وضعية المرأة فى المجتمع تخلق عدم اقتناع وتردد فى ترشيح المرأة
- استمرار الثقافة التنميطية بيم ادوارخاصة بالمرأة واخرى خاصة بالرجل تعمل على اتثبيت بل وتأبيد دور المرأة خارج المجال السياسي
- وفق منظومة ثقافية قبلية سائدة لاتتمكن المرأة من استقطاب الرجال فى مناصرتها ودعمها.

• البنية القبلية لاتزال تولد ممانعات وكوابح عدة امام ترشح المرأة للبرلمان او المحليات .

• انتشار الفكر السلفى الرافض لمشاركة المرأة فى العمل السياسي وتوليها مناصب عمومية .

• ضعف عملية التحديث الاجتماعى واستمرارالعلاقات المجتمعية وفق منطق العصبويات لايساعد المرأة على التعبير عن نفسها كفاعل جديد فى الفضاء الاجتماعى والسياسي الحديث.

• تدنى حجم نشاطات المرأة في سوق العمل الحديث ضمن مؤسسات الدولة ، وتدنى حجم النساء العاملات في المشاريع الاقتصادية الخاصة (مشاريع انتاجية صغيرة اومتوسطة) .

• غياب حركة نسوية منظمة وفاعلة يسحب نفسه فى استدامة الضعف البنيوى المرتبط بالمرأة تنظيما وحركيا.

• ضعف فاعلية المجتمع المدنى والمجتمع السياسي وكلاهما يتعمدان اضعاف تواجد المرأة فى العمل السياسي: هنا يمكن القول بضعف الارادة السياسية والارادة المجتمعية فى تغيير اوضاع المرأة التقليدية.

• ثنائية المجال العلائقى لوضعية المرأة فى المجتمع اليمنى: فالمرأة وقضاياها لاتزال تحمل قراءات متعددة ومتباينة) وهنا تكمن الثنائية – الازدواجية - فى النظر الى المرأة وقضاياها. وهى ثنائية الشرع/العرف العرف/ القانون الداخل/الخارج الخصوصية/ العالمية .

رابعا المعوقات القانونية :

• ضعف وقصور التشريعات والقوانين الناظمة للعمليات الانتخابية تجاه المرأة من حيث تجاهل الدعم المستحق للنساء المستقلات والراغبات فى ترشيح انفسهن للانتخابات البرلمانية والمحلية.

• ضعف الوعي الحداثي للمشرع اليمني واعتماد ذهنيته التقليدية في تحديد نصوص ترتبط بقضايا المرأة .

• ضعف الروادع القانونية (الجزاءات) فى حق من يطلق تشهيرا يخل بالحياء والقيم الاخلاقية في الحملات الانتخابية .

• بعض الايجابيات التى تضمنتها القوانين لاتوجد اليات عملانية لفرض تطبيقها فى الواقع فالقانون يمنح الحق لكنه لايفرض تطبيقه.

خامسا المعوقات المرتبطة بالاحزاب فى السلطة والمعارضة :

هنا يمكن القول ان المعوقات التى ترتبط بالاحزاب والتنظيمات السياسية لاننظر اليها بشكل متساو اى اننا لانساوى بين الحزب الحاكم واحزاب المعارضة الا من جانب واحد لكن الحزب الحاكم وفقا لاعتبارات عدة يتحمل اكثر من غيره الكثير من اوجه النقد والمآخذ وفقا لموقعه فى السلطة ولما بحوزته من القدرات الكبيرة التى ان وجدت الارادة السياسية تستطيع احداث نقلة نوعية فى طبية المشاركة السياسية للمرأة وابراز حضورها فى مختلف مراكز صنع القرار.

اولا : الحزب الحاكم :

رغم التاييد الكلامى الذى يبديه الحزب الحاكم تجاه مشاركة المرأة فى العمل السياسي الا انه فى الواقع العملى يناقض ما يصرح به ولعل الشواهد الامبيريقية التى تعكسها العمليات الانتخابية (البرلمانية والمحلية ، وكذلك الانتخابات الحزبية) تؤكد جميعها ازدواجية تعامل المؤتمر الشعبى مع المرأة وقضاياها ونجد تفسير ذلك فى نفوذ القوى التقليدية داخل المؤتمر واستمرار ثقافة سياسية تعتمد ايدولوجية النوع الاجتماعي التقليدية التى لاتزال تحصر نشاط المرأة فى المجال الخاص وتقلل من دورها ونشاطها فى المجال العام وهنا تكمن خطورة هذا التوجه داخل المؤتمر فى انه يعمل على اعادة انتاج الثقافة القبلية ويكبح حركية التطور السياسي التى تعبرعنها دولة الوحدة. الجدير بالذكر ان المؤتمر الشعبى ليس حزبا حداثيا فى ابنيته وهيكليته وايدولوجيته بل هو تنظيم فضفاض يضم موظفى الحكومة والجيش والامن والكثير من الزعران

اللذين يستخدمون لتاديب المعارضة . وهو يستند الى قاعدة اجتماعية متداخلة الى حد كبير مع قاعدة حزب الاصلاح الاسلاموى بل وتتداخل اجندتهما السياسية فى الكثير من خطوطها . ولايمكن ان نتصور فى الامد القريب ان يظهر المؤتمر الشعبى اي تحول حقيقى تجاه قضايا المرأة وفق منظور ليبرالى .

فى هذا السياق يمكن القول :

لابد للحزب الحاكم من بلورة فكره السياسي وفق ايدولوجيا تحديثة تمكنه من خلق تقبل عام فى اوساط حزبه ومجتمعه للمتغيرات المتجاوزة للثقافة التقليدية ومنها تمكين المرأة سياسيا وترجمة ذلك من خلال مواقف عملانية ملموسة تتضمن تعيين المرأة فى الهيئات التمثيلية كمجلس الشورى والسلك الدبلوماسي وادراج المرأة فى كل القوائم الانتخابية التى يخوضها الحزب علاوة على زيادة حجم النساء فى الهيئات القيادية للمؤتمر الشعبى العام .

لابد من ان يتمثل الحزب الحاكم كل الاتفاقيات الدولية التى صادقت عليها الحكومة اليمنية (وهى حكومة المؤتمر) خاصة التى تتعلق بحقوق الانسان وحقوق المرأة بل واعتماد تمييز ايجابى للتسريع بتمكين المرأة من ولوجها الى مختلف مراكز صنع القرار. والتحدى الذى يواجهه الحزب الحاكم هو ان يكون حزبا داعما لبناء الدولة المدنية التى تقوم على مبداء المواطنة المتساوية.

ثانيا احزاب المعارضة :

اولا حزب الاصلاح يأتى فى صدارة هذه الاحزاب وبالرغم من ملامح التحديث التى يتلبسها خاصة بعد احداث ١١ سبتمبر الا انه فى جوهره ذات طابع سلطانى مملوكى خاصة تجاه قضايا المرأة حيث يتخلف موقفه ليس عن الاحزاب القومية واليسارية والليبرالية بل عن الاحزاب المماثلة له فى الايدولوجيا مثل جماعة الاخوان المسلمين فى مصر وجبهة العمل الاسلامى فى الاردن (على سبيل المثال وليس الحصر). وادعائه بغياب فتوى فقهيه تحظى باجماع قيادات الحزب غير مقنعة فالأصل وفق برنامجه السياسي انه حزب يؤمن بالديمقراطية والدولة المدنية هنا لابد من ان تتسع عمليات الاجتهاد الفقهى والسياسي داخل تنظيماته المختلفة ولعل موقفه الرافض لترشح المرأة ضمن قوائمه الحزبية يناقض دستور الدولة ويخلق وعى ضدى تجاه مزاعمه ببناء الدولة الحديثة.

والرهان يكون فى تزايد العمائم الليبرالية داخل حزب الاصلاح التى اتمنى ان تظهر فى المؤتمر العام القادم. اى انه على حزب الاصلاح الخروج من حالة الجمود الفكرى والفقهى واعتماد رؤى اجتهادية مستنيرة تدفع بتطور الحزب وتطور المجتمع برمته. بمعنى اخر يمكن القول ان التحدى الذى يواجه حزب الاصلاح والاحزاب الدينية الاخرى هو تنمية البديل الاسلامى المستنير الذى ينهض بالمرأة ويمكنها من المشاركة السياسية الفاعلة.

ثانيا الحزب الاشتراكى: بشكل عام يتبنى الحزب رؤية تحديثية تجاه قضايا المرأة وله تجربة تاريخية يشاد بها الا انه فى دولة الوحدة ووفقا للمتغيرات السياسية الناجمة عن حرب صيف ٩٤ اصيب الحزب بالضعف البنيوى الامر الذى جعل مواقفه التحديثية ضعيفة ومهزوزة وهو لذلك متردد فى ترشيح عدد اكبر من النساء. بل وتذهب بعض قياداته الى عدم ترشح المرأة او منافستها فى نفس الدائرة . والتحدى الذى يواجهه الحزب الاشتراكى هو ان ينهض من عثرته ويعيد تفعيل نشاطه العقلانى المنتج لقيم التحرر والمدنية هنا فقط يستطيع ان ينهض بالمرأة وتمكينها سياسيا.

ثالثا التنظيم الوحدوى الناصرى من الاحزاب التحديثية فى اليمن لكن قدراته وفاعليته فى العمليات الانتخابية ضعيفة حيث انه فى جميع الدورات الانتخابية البرلمانية والمحلية لم تنجح اى امرأة على قوائمه الانتخابية وهو يعانى من الضعف البنيوى الذى يكاد يشل قدراته وفاعليته.

اما بقية الاحزاب الاخرى فعلاوة انها لم تحقق الفوز فى اي دورة انتخابية فانها لاتمتلك قاعدة اجتماعية وليست اكثر من مجرد اسم فى سجل لجنة شؤون الاحزاب.

ماالعمل ؟؟

هل تحقق النساء مصالحهن من خلال الالتحاق بمؤسسات الدولة ام العمل من خارجها فى اطار مؤسسات المجتمع المدني؟ ليس المطلوب من المرأة العمل ضد الدولة او بمعزل عنها المطلوب ان تعمل لتحقيق مطالبها من خلال الدولة ومن خلال المجتمع المدنى بل ومن خلال المتغيرات الاقليمية والدولية وهو الامر الذى يتطلب منها اعتماد اجندة عملانية قادرة على استيعاب متغيرات المرحلة الزمنية الراهنة . فى هذا السياق نضع مقترحات من شأنها زيادة حجم المشاركة السياسية للمرأة :

• العمل من خلال مؤسسات اهلية وقيادات نسوية لتشكيل مجموعة عمل تسعى للتنسيق مع السلطة والمعارضة ووضع قضاياها ضمن اجندة مشروع الاصلاح السياسي الذى اعلن عن ملامحه من قبل السلطة والمعارضة

• المطالبة باحداث تعديلات دستور ية تتضمن نصوصا واضحة فى اعتماد الكوتا كألية لتوسيع حجم المشاركة السياسية للمرأة .

• المطالبة باحداث تعديلات فى قانون الانتخابات تسمح بزيادة عدد النساء كمرشحات على مختلف القوائم الحزبية اى ان يفرض قنونا على كل حزب يرغب المشاركة فى الانتخابات ان تتضمن قائمته عدد من النساء يتفق عليها .

• المطالبة بتعديلات فى قنون الانتخابات بالتحول من القائمة الفردية الى القائمة النسبية الامر الذى يتضمن فى دلالاته اتساع فرص الترشح للمرأة فى مختلف الدوائر الانتخابية دون احتكار من قبل الرجل .

• اعتماد هيئة مدنية للسجل المدنى تتواجد فى كل دائرة انتخابية يكون على اساسها بناء السجل الانتخابى وهى هئية تعمل طوال العام تستطيع المرأة التسجيل دون معوقات وتكون الكشوف الانتخابية واضحة ومعلنة طوال العام .

• اعتماد الكوتا كألية هامة فى توسيع حجم المشاركة السياسية للمرأة واهميتها تكمن فى التسريع بحضور المرأة فى اهم دوائر صنع القرار هنا لابد من الاقرار السياسي نتثبيت عدد من المقاعد للنساء فى مجلس الشورى وفى الحكومة وفى السلك الدبلوماسي وفى المجالس المحلية .

• تاسيس اكثر من لجنة ومؤسسة رسمية تعنى بقضايا المرأة فى مختلف المحافظات اضافة الى تاسيس اكثر من شبكة وطنية اهلية تسعى للتنسيق وحشد التاييد والمناصرة للمرأة.

• اقرار وثيقة شرف بين الاحزاب بزيادة عدد النساء فى الهيئات الحزبية القيادية.

• بناء تحالفات مجتمعية داعمة ومناصرة لاقرار الكوتا كمنهج لتمكين المرأة من المشاركة السياسة وزيادة حضورها الكمى في مختلف المؤسسات الرسمية والحزبية.

• تنمية الوعى باستحقاقات المرأة القانونية كما وردت في المرجعية القانونية الدولية التى صادقت عليها الحكومة اليمنية . اضافة الى تنفيذ حملات مستمرة من البرامج التوعوية التى تهدف الى التنشئة السياسية للمراة بغرض توسيع معارفها بالعمليات الانتخابية ورفع الوعى لديها باهمية المشاركة السياسية .

• تعتبر النظرة المتكاملة لحقوق المرأة هى المدخل الصحيح والافضل نحو توسيع خياراتها وتمكينها من المشاركة سياسيا وتنمويا ، واعتبار تنمية المرأة والارتقاء بها دعامة اساسية للارتقاء ونهضة المجتمع بشكل عام .

الجدير بالذكر انه لايمكن تحقيق اى تطور اوتغيير في ذاتية المرآة وادوارها ومواقعها اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا دون ان يرتبط ذلك ويتلازم مع تحقيق تطور مماثل في التشريعات والقوانين وفى ايجاد اطر مؤسسية خاصة بالمراة ، ذلك ان ضمان مشاركة المرأة في عمليات التنمية الاقتصادية الاجتماعية من شانه تعزيز تواجدها ومشاركتها في العمل السياسى كناخبة ومرشحة وعضوة في مختلف الاحزاب والتنظيمات السياسية ،

هنا يؤكد الباحث ان التمكين السياسى للمرأة لن ينجح ولن يأتي ثماره الا من خلال تنمية المجتمع برمته أي من خلال تحقيق تنمية مستدامة تهدف إلى تحسين نوعية الحياة لكل الافراد ، وعليه ستكون اوضاع المرأة تتحسن في سياق تنموي تحديثي متكامل ينظر اليها كإنسان منتج وكطاقة خلاقة . ولذلك فقبل المشاركة السياسية للمراة هي بحاجة إلى التعليم والتدريب واكتساب المهارات والوعي بذاتها وتطوير واقعها المجتمعي من حيث مستوى المعيشة والصحة والحريات العامة . ان تمكين المرأة لايكون الا من خلال إدماجها في التنمية وذلك بالاستناد إلى سياسة وطنية توفر فرص متساوية للمرأة في التعليم والتدريب والعمل وفي ضمان حقوقها وترقيتها ووصولها إلى مراكز اتخاذ القرار ، واعتبار حقوق المرأة جزءا لا يتجزأ من حقوق إنسان ، هنا يعتبر التعليم من الاهداف الأساسية التي يجب ضمانها للفتاة اليمنية من اجل تمكينها ، لان التعليم مفتاح تحسين وضع المرأة وتعزيز تواجدها في مختلف قطاعات المجال العام.(التعليم والتثقيف والتدريب والعناية بالمرأة كأحد عناصر التنمية البشرية).

الخاتمة :

لا تزال عملية المساواة بين المرأة والرجل في حقوق المواطنة، ومنها الحق في المشاركة السياسية، تطرح في اليمن بحذر وبصوت لا يكاد يكون مسموعاً في عموم المجتمع. ولمَّا كان وجود المرأة في دوائر صنع القرار لا يزال قليل العدد- رمزي- فإنه لا يجب أن تتصف مشاركة المرأة سياسياً بالسلبية، أي أن تقتصر فقط على الإدلاء بصوتها، فالبنى السياسية والاجتماعية في اليمن بما تحمله من ركام سلبي تحوّل دون استفادة المرأة من القوانين الوطنية ومن الاتفاقيات الدولية التي وقعت وصادقت عليها الحكومة. كما أن المرأة اليمنية لم تستفد من المتغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في دعم دورها في المجال السياسي، هنا يمكن القول – كما يرى بعض الباحثين- بعدم وجود عدم اتساق في المكانة الاجتماعية، أي أن مؤشرات المكانة الاجتماعية المتعددة (مستوى الدخل، التعليم، المهنة، السلطة) لا تكون متسقة فيما بينها ترتفع معاً وتنخفض معاً، ففي اليمن ترتفع بعض هذه المؤشرات دون أن تواكبها المؤشرات الأخرى، فتعليم المرأة وحصولها على استقلال اقتصادي لم يواكبه ارتفاع مكانتها اجتماعياً وسياسياً، بمعنى آخر يمكن القول أن تزايد حجم النساء في مراحل التعليم المختلفة وفى سوق العمل الحديث لم يواكبه تزايد في دورها السياسي.

إن الرجل يشكل زمن المرأة وعالمها، وينظر إليها ككائن عاجز وضعيف بذاته، ولذلك هى بحاجة دوماً إلى الوصاية. ولتأكيد رغبة الرجل في منع المرأة من العمل السياسي والاجتماعي اعتبر حضورها في النشاط العام مدعاة بالضرورة للفساد (المرأة عورة، رمز الإثارة والاغراء) وهنا قدم تفسيرات دينية تم إنتاجها لتدعم فكرته، وهو بذلك يخالف جوهر الشريعة الإسلامية ومقاصدها الكلية التي تعطي المرأة شخصية قانونية مستقلة (خطاب التكليف الديني والتكريم والاستخلاف جاء موجهاً للرجل والمرأة معاً). وهنا نتساءل عن دور الهيئات والمنظمات الحكومية والأهلية المتنورة التي تناط بها مسؤولية تشكيل الوعي وإنتاج الثقافة والمعرفة اللازمة لبناء المجتمع الجديد. ومع القول بحداثة المرأة في العمل السياسي العلني والحزبي (رغم ظهور عدد من الأطر المؤسسية الخاصة بالمرأة منذ ثلاثة عقود، مثل، الاتحاد العام لنساء اليمن الذي تأسس عام ١٩٦٨، والجمعية اليمنية لرعاية الأسرة ١٩٧٦).

إن تعزيز الدور السياسي للمرأة يتطلب اعتماد مدخل التمكين الذي يتضمن مجموعة من العوامل والآليات الداعمة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وحقوقياً على المستويين الرسمي والأهلي، والتعليم يعد حجر الزاوية في عملية التمكين للنساء لأنه يمكنهن من الاستجابة والاستفادة من الخيارات والفرص المتاحة لهن ومن تحدى الأدوار التقليدية. ويجب على النساء في اليمن ألاّ ينظرن إلى وجود امرأتين في البرلمان وعدد قليل في المجالس المحلية بشكل يوحي بأن وضع المرأة جيد ومقبول، فلا تزال مشاركة المرأة في الحياة السياسية تتسم بالضعف، سواء من خلال الأحزاب والتنظيمات السياسية، أو من خلال تواجدها في بعض دوائر صنع القرار ، كما أن مشاركتها غائبة كلية في صياغة المجال المدني العام. من هنا يمكن القول إن المرأة أقلية سياسية بكل المعايير الإحصائية الموضوعية رغم أنها تشكل أكثر من نصف عدد السكان في المجتمع.

بشكل عام يمكن القول إن المرأة اليمنية تعيش حالة صراع بين نمطين من الأدوار في حياتها الأسرية والمجتمعية، وهما، الأدوار المفروضة عليهاRoles Ascribed ، ونقصد بها الأدوار التي ترتبط بالطفل منذ ولادته كصفة طبيعية للذكورة أو الأنوثة وتستمر عبر مراحله العمرية المختلفة، ووفقاً للمتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية التي ارتبط بها تزايد حجم النساء في التعليم وفى سوق العمل خلق ما نسميه بالأدوار المكتسبةRoles Prescribed ، وهي أنواع السلوك التي يقرّها الدستور والقوانين، هنا تشكل الأدوار المفروضة نوعاً من الاستبعاد للمرأة من الأدوار المكتسبة، وهنا لابد من عملية إدماج للمرأة في الحياة السياسية والمدنية العامة، وهى عملية يكتسب من خلالها الفاعلون (الأفراد) وعيهم بأنفسهم كذوات فاعلة، ووفقاً لذلك تعيش المرأة اليمنية في سياقين اجتماعيين، الأول: سياق تقليدي يعتمد الموروث الاجتماعي والثقافي، والثاني: سياق حديث أو في صدد تحوله إلى الحداثة ويدعو إلى المساواة بين الجنسين سياسياً.

وفى إطار بنية اجتماعية تقليدية تنكر الوجود العام للمرأة وتهمِّش أدوارها سياسياً وتبخس قيمة أدوارها اقتصادياً واجتماعياً يتكوَّن لديها ارتباطاً وهمياً بأن العزل والإقصاء والتهميش هو ملازم لطبيعتها كأنثى، ولأن المرأة تاريخياً مقهورة وتابعة فهي أيضاً عاجزة عن التغيير خاصة عن طريق المجابهة ولذلك تعتمد أسلوب التلقي والانتظار ، الأمر الذي يخلق لديها شعوراً بالعجز والنقص مقارنة بالرجل.

من هنا يمكن القول إن الدور السياسي للمرأة في المجتمع ما هو إلاّ انعكاس لطبيعة البنى السياسية والأيديولوجية والقانونية القائمة، هذه البنى تقلّل من أهمية الدور السياسي للمرأة وفقاً للمدخل السيكولوجي الذي يركز في طبيعة المرأة ونفسيتها وتغير اتجاهاتها وعواطفها، فالمرأة من هذا المنظور ذات طبيعة تقبلية جنسياً، وتمثل القطب السالب، لذلك فإن حياتها النفسية تسير في خط متواز مع حياتها الجسمية، في هذا السياق الذي تحدده منظومة الثقافة التقليدية تقدم المرأة نفسها للرجل كرمز لعطائه المادي والجنسي وهما لا ينفصلان عن وجدانها أو حياتها. من هنا يؤكد الباحث بوجود مسؤولية كبيرة تقع على عاتق المرأة ذاتها الأمر الذي يتطلب تشكيل حركة نسوية من خلال شبكة أهلية تستطيع أن تكون قوة ضغط لصالح قضايا المرأة وتمكينها سياسياً. وإذا كانت المرأة اليمنية قد فشلت في الوصول إلى البرلمان والمجالس المحلية عبر الانتخابات، فإن المجتمع اليمني بدوره (الأحزاب والمنظمات الأهلية بشكل خاص) قد تعمَّد فشل المرأة في تلك الانتخابات. في هذا السياق يمكن القول إنه يجب على النساء ألاّ يركن إلى وجود امرأتين في البرلمان وعدد قليل في المجالس المحلية مما قد يوحي بأن وضع المرأة جيد ومقبول فالدور السياسي للمرأة لا يزال ضئيلاً وأن تواجدها في دوائر صنع القرار يشكل أقلية غير ذات تأثير يذكر ، مع العلم أن المرأة في البرلمان أو مجلس الشورى لا تشعر بالثقة بذاتها ولا تدرك كيف تعبر من موقعها السياسي عن قضايا المرأة ودعم تمكينها من النشاط في المجال العام.

صفوة القول أن النساء العربيات يناضلن من أجل المشاركة السياسية في إطار مجتمعي غير ديمقراطي (أو بمعنى آخر حديث العهد بالديمقراطية)، وأن منظومة الثقافة السائدة لا تربى الأفراد ليكونوا ديمقراطيين وعلى وعي تام بحقوقهم وواجباتهم كمواطنين متساويين، إضافة إلى أن تفشى الوعي الزائف بين النساء يخلق قناعة لديهن بدونيتهن وعدم مساواتهن للرجل، وهذا الوعي الزائف يبرز في تساؤلاتهن عن اختياراتهن وتفضيلاتهن أن يكون المرشح رجلاً أفضل من المرأة وأن يكون المولود ذكراً أفضل من الأنثى. ورغم تطور القوانين ومنحها للمرأة حقوقاً سياسية فإن العقلية الذكورية لا تتقبل ذلك إلاّ بشكل محدود، ولتثبيت موقفها تسعى إلى اعتماد تأويلات غير موضوعية للشريعة الإسلامية، وهنا يمكن القول إن التحديث السياسي في الدول العربية لا يزال تحديثاً شكلانياً وأن الدساتير العربية (كما ترى إحدى الباحثات العربيات) التي تمنح المرأة حق العمل السياسي بكل مجالاته ما هي إلاّ تصميم لخلق انطباع إيجابي عن هذه الأنظمة في الغرب في حين يبقى التطبيق لتلك النصوص معطلاً (١١).

المراجع والهوامش :

١. حول مفهوم المشاركة السياسية (السياسة ، التمكين السياسي) انظر لمزيد من الاطلاع :

• باحثات (كتاب متخصص يصدر عن تجمع الباحثات اللبنانيات) العدد الرابع ٩٨/٩٧ وخصوصا ورقة ايليا حريق (ملاحظة حول ماهية السياسة)صص ١٠-٢٠

• فؤاد الصلاحى/ الدور السياسي للمرأة اليمنية من منظور النوع الاجتماعي/ فيدرتش ايبرت / صنعاء/ ٢٠٠٥ /صص ٢٤-٢٥ انظر ايضا دراستنا المعنونة بـ اوضاع المرأة الريفية وقضاياها / ملتقى المرأة/٢٠٠٣

٢. فؤاد الصلاحى / المصدر السابق/ص ٢٦

٣. لمزيد من الاطلاع حول الواقع السياسي للمرأة العربية احصائيا انظر : تقرير التنمية الانسانية العربية / ٢٠٠٥

٤. ابتسام الكتبى/ أوضاع المرأة السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي/ نشرة الاصلاح العربى) تنشرها مؤسسة كارنيغى للسلام الدولى)/يوليو ٢٠٠٤ /المجلد ٢ / العدد ٧

٥. حول المحددات الاجتماعية التقليدية الكابحة للتمكين السياسي للمرأة فى الخليج واليمن انظر :

• باقر سلمان النجار/المرأة وتحديات التحول الديمقراطى فى الخليج العربى/ ابواب /العدد(٣٢)/خريف٢٠٠٢ / صص١١-٢٥

• خلدون النقيب /المرأة والمجتمع المدنى/ابواب /العدد (١٣)صيف ١٩٩٧ /صص٦٩-٧٥

• فؤاد الصلاحي: الخاص والعام في حقوق الإنسان (دراسة سوسيولوجية في الاستحقاقات القانونية للمرأة اليمنية)، دراسات يمنية، العدد ٦٤، مركز الدراسات والبحوث اليمنى، صنعاء: ٢٠٠٢، صص ٩٦-٩٧.

• كارل جيه ريفينبرج: العلاقات بين الجنسين والتنمية في اليمن، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، أكتوبر ١٩٩٩، والعنوان الأصلي للدراسة هو:

Gender Relation And Development in Yemen

٦. حول هذه الدراسات الغربية التى قدمنا عرضا موجزا لها انظر :

• فالنتاين إم. موغادم/ جنس الديموقراطية(الرابط بين حقوق النساء وإحلال الديموقراطية في الشرق الأوسط) ،، مارينا أوتاويه / تفادي شرك حقوق المرأة ،، ديان سنغرمان / النساء واستراتيجيات التغيير: نموذج مصري ،، جانين كلارك / النساء في الأحزاب الإسلامية: حالة جبهة العمل الإسلامي الأردنية ،،، نشرة الاصلاح العربى) مؤسسة كارنيغى للسلام الدولى)/يوليو ٢٠٠٤ /المجلد ٢ / العدد ٧

٧. حول تاثير البنى التقليدية فى اليمن على مسار التطور الحداثى ومنه تمكين المرأة سياسيا انظر للباحث : ثلاثية الدولة والقبيلة والمجتمع المدنى /مركز المعلومات/تعز- اليمن/ ٢٠٠٢

٨. فؤاد الصلاحى / نحو وثيقة مدنية لعقد الزواج / دراسة تحليلية قدمت الى مشروع حقوق المرأة والاسرة -جامعة لايدن – هولندا – ٢٠٠٥

٩. حول مفهوم التمكين السياسي التجميلى للمرأة العربية انظر : تقرير التنمية الانسانية العربية (٢٠٠٥)

١٠. المعوقات التى عبرت عنها النساء المرشحات للانتخابات المحلية اليمنية فى حلقة نقاش خاصة عقدت فى منتدى الشقائق وقام هذا الاخير بجمعها فى ورقة عمل خاصة اعتمدنا على بعض مما جاء بها.

١١. فادية الفقير: نساء ديمقراطيات بدون ديمقراطية (النسوية والديمقراطية والمواطنة: حالة الأردن)، المستقبل العربي، العدد رقم ٢٧١، سبتمبر ٢٠٠١، صص ٢٨-٤٨.

drfuadalsalahi@yahoo.com

المصدر : بوابة المرأة